توقعات بتعطل الإنتاج الأمريكي في خليج المكسيك نتيجة إعصار مرتقب

«وورلد أويل»: «أوبك+» أبقت أسعار النفط مرتفعة بما يكفي لإحياء الصناعة

حققت أسعار النفط الخام أكبر مكسب أسبوعي في أكثر من عام، حيث ربح خام برنت 11 في المائة والخام الأمريكي 10 في المائة بسبب توقعات تعطل الإنتاج الأمريكي في خليج المكسيك نتيجة إعصار مرتقب.

وفي هذا الإطار، توقع تقرير صادر عن «وورلد أويل» أن تواصل «أوبك» وحلفاؤها، مجموعة «أوبك+»، المضي قدما في خطة إحياء إنتاج النفط عندما يجتمعون المقبل، وذلك في ضوء انتعاش الأسعار من التعثر في نهاية (أغسطس) الجاري.

واعتبر الإدارة الدقيقة والناجحة لتحالف «أوبك+» لسوق النفط أدت إلى إبقاء الأسعار مرتفعة بما يكفي لدعم إحياء صناعة البترول العالمية، وتجنب حدوث الارتفاع الكبير للأسعار الذي قد يهدد الانتعاش الاقتصادي في العالم.

وأوضح أن التحالف الذي تقوده السعودية وروسيا يسعى تدريجيا إلى استعادة الكمية التي توقفت من إنتاج النفط الخام أثناء ذروة أزمة الوباء، مرجحا أن يصادق الاجتماع على ضخ الدفعة الشهرية الثانية من الزيادات التي تبلغ 400 ألف برميل يوميا على أساس شهري.

ونوه التقرير بأن عديدا من التجار والمحللين ومندوبي «أوبك+» يتوقعون المضي قدما في إضافة الزيادات الإنتاجية الشهرية التي تم الاتفاق عليها في (يوليو) الماضي، لافتا إلى تعثر أسواق الخام في وقت سابق من هذا الشهر، حيث هدد تفشي الوباء الطلب في الصين والولايات المتحدة، لكن الأسعار تعافت منذ ذلك الحين بعد أن أثبت استهلاك الوقود مرونته في مواجهة أحدث موجة من الوباء ممثلة في متغير «دلتا»، ما منح «أوبك» وحلفاءها مساحة أكبر من تراجع الضغوط.

وأشار إلى تلاشي الشكوك بشأن الاقتصاد العالمي وانتعاش النمو في الصين إلى حد كبير، إذ من المرجح أن تلتزم «أوبك+» بالخطة، موضحا أن المجموعة أعادت بالفعل تشغيل ما يقرب من 45 في المائة من حجم الإنتاج غير المسبوق الذي أغلق في الربيع الماضي.

وأضاف أنه «في وقت سابق من هذا الشهر أصبحت خطط مجموعة «أوبك+» لزيادة العرض موضع تساؤل، حيث انخفضت أسعار النفط الخام العالمية بنحو 11 دولارا للبرميل – نحو 15 في المائة – في الأسابيع الثلاثة الأولى من (أغسطس) نتيجة لإعادة الصين فرض عمليات الإغلاق وتقليص وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب لبقية العام حيث حذرت من فائض متجدد في 2022.

وأشار إلى أن الاجتماع المرتقب لمجموعة «أوبك+» يسير على المسار الصحيح، ما يسمح لتحالف «أوبك+» الذي يضم 23 دولة بالحفاظ على مساره.

وذكر التقرير أن حركة المرور في شوارع بكين المزدحمة تتعافي بقوة حيث تقوم الصين وهي من أبرز الدول المستوردة للنفط بإخماد عودة ظهور حالات متغير دلتا من فيروس كورونا، مشيرا إلى أن هذا الوضع الإيجابي تم رصده أيضا في الولايات المتحدة بسبب تماسك وصمود استهلاك البنزين، حيث يحاول السائقون تحقيق أقصى استفادة من موسم العطلة الصيفية، وبالتزامن مع ذلك أيضا نجد أن الطيران بدأ في العودة إلى الهند حيث يتدفق الناس على المواقع السياحية بعد أشهر من الإغلاق.

السودان يوقع على منحة تنموية أميركية بقيمة 5.58 مليون دولار

وقعت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية مع وكالة المعونة الأمريكية بالوزارة، على منحة تنموية بمبلغ 5.58 مليون دولار لدعم التحول الديمقراطي السلس وترقية النمو الاقتصادي الشامل لفترة 5 سنوات، من إجمالي المبلغ المخصص للسودان وقدره 200 مليون دولار.

ونقلت وكالة أنباء السودان الرسمية (سونا) عن وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، جبريل إبراهيم القول خلال مؤتمر الصحفي عقب مراسم التوقيع، إن «الاتفاق يستهدف التنمية بصورة أساسية ويساعد على ترسيخ الديمقراطية ومواجهة التحديات التى تواجه الحكومة الانتقالية».

وأكد أن «الاتفاق يعد بداية لعمل كبير وشراكة قادمة في الفترات المقبلة بين الجانبين»، مشيراً إلى فتح نافذة جديدة في التمويل لم تكن متاحة في الفترات الماضية، موضحاً أن المعونة الأمريكية تعتبر أكبر داعم في المجال الإنساني والذى انقطع لعقود ماضية.

جانب من توقيع الاتفاقية

وقال القائم بالأعمال الأمريكي بالسودان براين شوكان إن «الاتفاق خطوة متقدمة للتعاون والشراكة بين الجانبين»، مشيراً إلى أن المنحة لدعم التحول الديمقراطي والتنمية، معبراً عن شكره للتعاون بين البلدين في مجالات مكافحة الإرهاب، مؤكداً التزامه لدعم الشراكة والتعاون مع الحكومة الانتقالية في السودان في مجالات التنمية لمصلحة الشعب السوداني وجميع السودانيين.

وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود، وتهدف لدعم التحول الديمقراطي في السودان في مجالات الحكم الراشد ودعم المجتمع المدني وإجراء انتخابات حرة وتحسين النمو الاقتصادي.

ووقعت الولايات المتحدة أول اتفاقية لدعم السودان في المجال الاقتصادي والتنمية في العام 1958، بعد عامين فقط من استقلال البلاد، بحسب سونا.

الفالح: الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السعودية ترتفع 13 بالمئة بالربع الأول

قال وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، إن المملكة ستحظى بمعدلات مرتفعة جدا للاستثمار الأجنبي في 2021 والأعوام المقبلة.

وأضاف في مقابلة مع العربية إنه على الرغم من جائحة كورونا وتداعياتها على اقتصادات العالم استطاعت المملكة رفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20بالمئة في 2020 و13بالمئة في الربع الأول من هذا العام.

وتابع: «مازلنا في مرحلة الإعداد، ولم تنطلق مسيرة جذب الاستثمار الأجنبي بالكامل، لكن المملكة لديها ماكينة استثمار داخلي جبارة، مثل صندوق الاستثمار العامة الذي أطلق المشاريع الكبرى وعدة شركات ستكون نواه لتجمعات قطاعية مختلفة».

وأوضح على هامش زيارته الرسمية إلى المملكة المتحدة التي اختتمها أول من أمس، عزم السعودية مضاعفة الاستثمارات في الرعاية الصحية مع المملكة المتحدة.

وأشار إلى أن أبرز الشراكات بين البلدين في قطاع الرعاية الصحية مؤكدا أن السعودية تعتزم توسيع التجارب السريرية للأدوية الجديدة، بالتعاون مع بريطانيا.

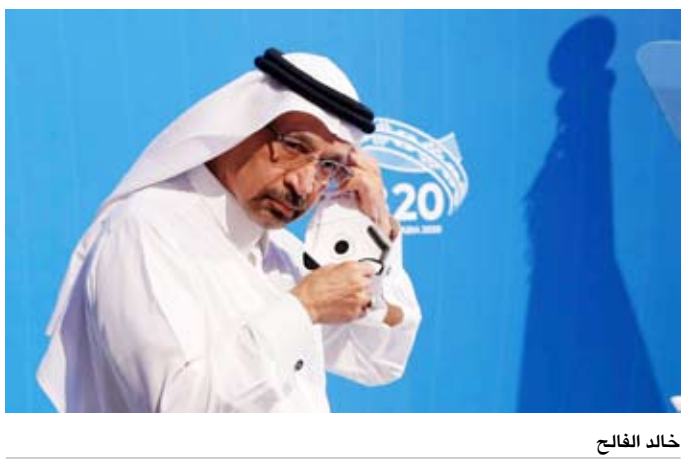
خالد الفالح

وأضاف الفالح إلى أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين في القطاع المالي، موضحا أن الرياض تستهدف الوصول إلى الأسواق المجاورة لتصبح مركزا ماليا عالميا. وكشف عن عقده اجتماعات مع بنوك بريطانية وجهات حكومية لنقل تجربتهم المالية.

تأتي زيارة وزير الاستثمار السعودي، امتداداً لعدد من الزيارات الرسمية لمسؤولين سعوديين إلى المملكة المتحدة، الهادفة إلى تعريف الجانب البريطاني حول الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والإجرائية التي أحدثتها رؤية المملكة 2030 في البيئة الاستثمارية، ودورها في استقطاب المزيد من الاستثمارات النوعية في القطاعات المختلفة، بحسب وكالة الأنباء السعودية.

وجرى خلال الزيارة استعراض ما شهدته بيئة الأعمال في المملكة من تقدم عزز من تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً، إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة.

كما بحث الفالح، مع الجانب البريطاني، عدداً من المبادرات الهادفة لتعزيز الشراكة الاستثمارية، ضمن مجلس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتي تستهدف زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة، وتشجيع الاستثمارات القائمة، التي يجري العمل عليها، إضافة إلى مناقشة سبل دعم الشركات البريطانية الراغبة في افتتاح مقرات إقليمية لها في المملكة.

وجَرى إطلاع الجانب البريطاني على حجم الفرص الاستثمارية النوعية المتاحة حالياً في المملكة، التي توفرها مشروعات وبرامج رؤية المملكة 2030.

كوبا تسعى إلى تقنين التعاملات بالعملات المشفرة

ذكر تقرير أن الحكومة في كوبا تسعى إلى تقنين وتنظيم الاستخدام المتنامي للعملات المشفرة في الجزيرة، حيث تزداد تعاملات المواطنين بها لتفادي الضوابط التي تطبقها الدولة.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن البنك المركزي الكوبي قوله أمس الجمعة إنه بصدد إعداد قواعد تنظم الاستخدام القانوني لمثل هذه العملات في التعاملات التجارية، وإصدار تراخيص لمقدمي الخدمات المرتبطة بهذه الأصول الافتراضية.

وأشار البنك إلى أن «بيتكوين» و«ايثيروم» وليتكوين» و«تيثر»، هي العملات المشفرة الأكثر استخداما في كوبا.

وأوضحت بلومبرج أن مواطني البلاد التي تطبق مستويات مرتفعة من الضوابط على رأس المال، والتضخم، يقدرون قيمة هذه العملات الافتراضية لاستقلالها عن الضوابط التي تضعها الدولة،

ارتفاع البطالة يفاقم أزمة إخلاء المنازل في البرازيل

عندما ضاعف مالك منزل مونيكا إيجار الغرفة التي كانت تعيش فيها مع بناتها الثلاث في ساو باولو فجأة، لم يكن أمامهن خيار سوى العيش في الشوارع، على غرار عدد متزايد من الفقراء في العاصمة الاقتصادية للبرازيل، إذ دفع ارتفاع معدلات البطالة والأسعار، خصوصا فيما يتعلق بالإيجارات، خلال الجائحة، بعديد من الأشخاص على غرارها إلى الشوارع.

ومرت مونيكا بأوقات عصيبة خلال جائحة كوفيد – 19، ما أجبرها على الاختيار بين إطعام نفسها وبناتها اللواتي تبلغ أعمارهن 12 و9 و3 أعوام، أو دفع إيجار شقتها، وفقا لـ«الفرنسية».

وقالت مونيكا «33 عاما» التي أقامت مخيما مرتجلا للعائلة قبل أسبوع في بلاسا دي ريبوبليكا «ساحة الجمهورية» في قلب المدينة التي يبلغ عدد سكانها 12 مليون نسمة «إذا أنفقنا كل شيء على الإيجار، فكيف سنأكل؟ الناس يحتاجون إلى أكثر من مجرد سقف فوق رؤوسهم، أليس كذلك؟».

وأوضحت أنها تمضي أيامها في جمع مواد قابلة لإعادة التدوير وبيعها وهي تكسب ما بين 20 إلى 30 ريالا «ما بين أربعة إلى ستة دولارات» في اليوم، قبل أن تجلب بناتها من المدرسة.

وقال كيلسيني ميديروس بينيو من جامعة ساو باولو «كانت هناك زيادة كبيرة جدا في عدد الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع للمرة الأولى»، وأضاف «إذا فقدت وظيفتك ولم يكن لديك أي بديل، فإن الشارع هو الحل الوحيد».

كذلك، فإن خفض حكومة الرئيس جايير بولسونارو المساعدات الطارئة المخصصة للفقراء خلال الجائحة من 600 ريال إلى 150 ريالا «نحو 28 دولارا» هذا العام، أدى إلى تفاقم الوضع، وفقا لمونيكا.

وقد عارض الرئيس اليميني وحاكم ساو باولو التشريع الذي كان من شأنه أن يوقف عمليات الإخلاء أثناء الأزمة الصحية.

في كل أنحاء البرازيل، أجلي ما لا يقل عن 14300 أسرة خلال الفترة الممتدة من (مارس) 2020 إلى (يونيو) 2021، وهناك 85 ألف عائلة أخرى مهددة بالإخلاء، وفقا لمنظمة «ديسبيجو زيرو» المتخصصة.

وفي ولاية ساو باولو وحدها، تم إجلاء نحو أربعة آلاف شخص، مع وجود 34 ألفا مهددين بالإخلاء، وفق المنظمة. وصف أندرسون لوبيس ميراندا من حركة «ناشونال هوملیس موفمنت» الوضع في ساو باولو بأنه غير مسبوق خلال 30 عاما من العيش مع المشردين والعمل معهم.

وقال «اعتدنا خصوصا أن نرى مسنين أو عمالا فقدوا وظائفهم ينتهي بهم المطاف في الشارع، الآن يمكن رؤية عائلات ونساء مع أطفال». وبين آخر إحصاء رسمي للسكان المشردين في ساو باولو أن عددهم كان 24344 في 2019، 85 في المائة منهم من الرجال.

لكن منظمات تعمل مع المشردين تقول «إن هذا الرقم أقل من العدد الفعلي». وتتشارك مونيكا وبناتها فراشا اقترضنه من «جار» في الساحة، وهو يحرس متعلقاتهم القليلة فيما تكون مونيكا في العمل والفتيات في المدرسة.

وقالت مونيكا «أحاول أن أعيش حياة طبيعية، أصطحب الفتيات إلى المدرسة، لكن عندما تستيقظ لا تشعر بأنك بخير، والجميع ينظر إليك».

وتابعت «أكبر مخاوفي هو أن أمرض وأفقد القدرة على رعاية بناتي، أحلم بالخروج من الشارع. أنا لن أستسلم وأحاول تجاوز هذا الأمر». ولفتت إلى أنها لا تريد الذهاب إلى مأوى للمشردين، لأنها تخشى العنف هناك.

الحوادث الصناعية تكبد كوريا الجنوبية 25 مليار دولار في 2020

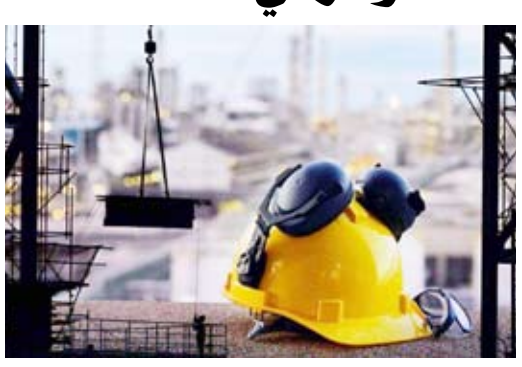

أظهرت بيانات كورية جنوبية تم نشرها أن الحوادث الصناعية في أماكن العمل تسببت في خسائر تقدر بـ 30 تريليون وون (25.6 مليار دولار) في 2020.

ونقلت وكالة «يونهاب» عن وزارة العمل والتوظيف أن الخسائر الناجمة عن الحوادث الصناعية في 2020 جاءت مرتفعة بنسبة 8.5 بالمئة عن 2019. وأظهرت أن العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن حوادث العمل وصل إلى 474 خلال من يناير إلى يونيو من 2021 بزيادة 4 حالات عن 2020.

وتخطط كوريا لتنفيذ ما يسمى بقانون الكوارث المشدد في يناير من 2022 والذي بموجبه يمكن الحكم على مالكي الشركات أو المدراء التنفيذيين في الشركات التي تشهد كوارث صناعية بالسجن أو دفع غرامة كبيرة.

الصين: نمو الطلب على الطيران المدني 66 بالمئة للنصف الأول

نما الطلب الصيني على الطيران المدني داخليا وخارجيا، بنسبة 66.4 بالمئة على أساس سنوي، خلال النصف الأول 2021، مع تعافي البلاد من التبعات التي فرضتها جائحة كورونا، طيلة 2020.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا»، عن وزارة النقل في البلاد قولها إن صناعة الطيران المدني سجلت 245 مليون رحلة ركاب، بنمو 66.4 بالمئة مقارنة مع الفترة المقابلة من 2020.

وكانت الصين، من أسرع الدول التي سجلت تعافيا في صناعة الطيران بسبب انتشار الفيروس محليا ومحاربته في وقت مبكر مقارنة مع بقية الدول، على الرغم من استمرار تضرر الصناعة عالميا، مع تعزيز جهود محاربة الفيروس.

وخلال يونيو الماضي، سجلت البلاد 41.3 مليون رحلة طيران، بنمو 34.2 بالمئة على أساس سنوي.

أما الشحن الجوي، فقد سجل نموا نسبته 24.6 بالمئة خلال النصف الأول الماضي، إلى 3.74 ملايين رحلة.

وكان الضرر في صناعة الشحن الجوي لدى الصين، أقل حدة من الطيران المدني، مع بقاء البلاد مصدرا رئيسا للسلع خلال فترة الجائحة.

وبحسب توقعات سابقة من الهيئة الوطنية للطيران المدني، وهي الجهاز المنظم للطيران المدني في البلاد، من المتوقع أن تنتعش رحلات الركاب في 2021 بنسبة 90 بالمئة، مقارنة مع العام الذي سبق الوباء.

مبيعات التجزئة في النرويج تتراجع 3.1 بالمئة خلال يوليو

تراجعت مبيعات التجزئة في النرويج خلال (يوليو) الماضي، بسبب تداعيات الجائحة والتعطل والقيود، التي فرضتها بعض الدول، بحسب ما ذكره مكتب الإحصاء في النرويج أمس.

وانخفضت مبيعات التجزئة خلال الشهر الماضي، بنسبة شهرية 3.1 في المائة، بعد زيادة 0.1 في المائة في (يونيو)، وفقا لـ«الألمانية».

كما سجلت مبيعات السلع المنزلية، هبوطا 18.2 في المائة، في (يوليو)، مقارنة بالشهر السابق عليه، فيما تراجعت مبيعات الأغذية والمشروبات 2.6 في المائة. وباستثناء السيارات والوقود، تراجعت مبيعات التجزئة في الشهر نفسه 3.9 في المائة، مقارنة بالشهر السابق عليه، بعد انخفاض 0.3 في المائة، في (يونيو). وعلى أساس سنوي، تراجعت مبيعات التجزئة في (يوليو) 4.1 في المائة، بعد أن ظلت دون تغيير في (يونيو).

وأظهرت بيانات منفصلة من مكتب الإحصاء، أن معدل استهلاك الأسر في النرويج ارتفع في (يوليو) 1.2 في المائة، مقارنة بالشهر السابق، بعد أن ظل دون تغيير في (يونيو). وعاد اقتصاد النرويج إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا في الربع الثاني، حيث تسببت إعادة فتح أغنى دولة في منطقة الشمال الأوروبي في زيادة في الاستهلاك. وقالت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أخيرا، إن «إجمالي الناتج المحلي في البر الرئيس، الذي لا يشمل النفط والغاز وصناعة الشحن النرويجية، عاد تقريبا إلى مستوى (فبراير) 2020 نفسه، وهي الفترة السابقة على وصول الجائحة بالكامل إلى النرويج».